مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الرباط في : 17/10/2017

رقم السؤال : 630

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول توسيع مسطرة التعاقد لأعوان الإدارة التربوية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

تلجأ وزارة التربية الوطنية منذ سنوات ، على غرار باقي مؤسسات الدولة، إلى شركات خاصة لتوفير أعوان الإدارة وحراس الأمن بالمؤسسات التعليمية، وقد تبين أن هذه التجربة لم تكن ناجحة بما فيه الكفاية.
فمستخدمو هذه الشركات لا يقومون بعملهم تحت الإشراف المباشر لمدير المؤسسة وتحت سلطته بل يتبعون الشركة الخاصة مما يخلق أحيانا مشاكل بين الإدارة والمستخدمين.إضافة إلى ذلك فكثير من الشركات تقوم بتغيير المستخدمين كل 6 أشهر أحيانا تهربا من ترسيمهم ومن والالتزام بدفتر التحملات ومدونة الشغل، إضافة إلى التنقيل المستمر لهؤلاء الأعوان من منطقة إلى أخرى، بعيدة أحيانا، دون مراعاة لاستقرارهم الاجتماعي، إضافة إلى هزالة الأجور والاستغلال... مما يجعل عددا منهم يعتبرون أنفسهم في حالة هشاشة وشغل مؤقت لا يساعد على تراكم التجربة وهذا أمر ضروري لإنتاجية أفضل ، علاوة على أن الأمر يتعلق بمهنة تتطلب تجربة ومعرفة بالمحيط الاجتماعي وحد أدنى من التكوين للتعامل مع التلاميذ و هو ما لا توفره هذه الشركات.
و نعتقد أن الحل الأمثل لهذا الموضوع هو التعاقد المباشر بين المديريات الإقليمية وهؤلاء الأعوان وإخضاعهم لتدريب وتكوين في حدود دنيا عوض المرور عبر هذه الشركات التي لا يهمها سوى الربح ولا تفرق بين مؤسسة تربوية وأي مؤسسة أخرى.
فهل تنوون السيد الوزير مراجعة هذا الوضع وتوسيع مجال التعاقد لأعوان الإدارة التربوية؟

صاحب السؤال

عدي الشجيري,عبد اللطيف اعمو